19840824-0001-ر ٨٤-٨-٢٤

لجنة تقصي الحقائق عن المخطوفين تطلب اسماء المحتجزين لدى الاحزاب

"التأكيد على تأليف جهاز الاستقصاء"

تراس رئيس لجنة تقصي الحقائق عن المخطوفين والمفقودين اللواء هشام قريطم، اجتماعا ظهر امس، للجنة في مبنى وزارة الداخلية، حضره اعضاء اللجنة: العقيد رفيق فغالي، الرائد ميشال رحباني، المفوض العام المتقاعد في الأمن العام مصطفى الحاج.

وعرضت اللجنة نتيجة المرحلة الاولى من عملها المدرج ضمن برنامج اللجنة بعد اكتمال تنظيم وتجميع وتصنيف الاستمارات المقدمة من اهالي المخطوفين والمفقودين في مختلف المناطق اللبنانية.

واتخذت اللجنة قرارات عدة منها:

- الطلب من اللجنة الأمنية العليا ايداع رئيس اللجنة لوائح باسماء الأشخاص الموجودين لدى الأحزاب الممثلة باللجنة الأمنية، مع بيان عن جنسياتهم واماكن وجودهم.

- تكليف عضو اللجنة المفوض العام المتقاعد مصطفى الحاج الاتصال بالأحزاب في المنطقة الغربية غير الممثلة باللجنة الأمنية العليا للحصول منها على اللوائح الاسمية بالمعتقلين لديها.

- التأكيد على ضرورة تاليف جهاز الاستقصاء، المطلوب سابقا لوضعه بتصرف اللواء رئيس اللجنة بهدف الانتقال الى المرحلة الثانية العملانية من برنامج اللجنة والمخصصة للتقصي عبر الجهاز المذكور والمخبرين الخصوصيين عن اماكن المعتقلات المنتشرة في لبنان ولمعرفة حقيقة اوضاع المعتقلين فيها.

- دراسة احتمال تبادل المخطوفين لدى الأحزاب دفعة واحدة او تباعا بعد التداول مع اللجنة الأمنية العليا حول هذه الترتيبات اللاحقة.

- إعداد دراسة قانونية لترتيب مبدأ التعويض مستقبلا بقرار يتخذ في مجلس الوزراء على ذوي الأشخاص المعلن بصورة قاطعة استحالة وجودهم احياء.

- الطلب الى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ايداع اللجنة كافة المعلومات عن هويات اصحاب الجثث التي عثر عليها منذ بداية الأحداث.

- مراجعة المديرية العامة للأمن العام في شان مراقبة سفر بعض الأشخاص الذين يدعي ذووهم انهم من عداد المخطوفين او المفقودين.

- إقرار مبدأ تخصيص مكافات لمن يرشد الى اماكن المعتقلات او اسماء المعتقلين وذلك ضمن اصول محددة لكيفية التعامل بصورة مستترة بين المخبر وبين جهاز الاستقصاء.

الى ذلك، قام امس، وفد من «لجنة المتابعة لاصدقاء المخطوفين» بزيارة مستشار رئيس الحكومة المهندس مالك سلام في مكتبه في القصر الحكومي، وسلمه نسخة عن بيان اصدرته اللجنة اثر اجتماع عقدته برئاسة احمد كعكاتي وبحثت خلاله في قضية المخطوفين.

طالب البيان الحكومة والمسؤولين المعنيين بتشكيل لجنة مختصة لدراسة اوضاع اهالي المخطوفين والوقوف على ماساتهم، وحذر البيان من اية «متاجرة سياسية بدموع الأمهات بهدف إبراز اسماء معينة على حساب قضية المخطوفين»، كما اتهم البيان «القوات اللبنانية» في المنطقة الشرقية بتحريض اهالي المخطوفين على إقفال المعابر الى القصر الجمهوري واحتلال مبنى القنال ١١ في الحازمية».